



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ورقة حول السياستين المالية والنقدية

المحتويات

2	 المقدمة
3	 السياسة المالية
9	 السياسة النقدية

معاً نستطيع

الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

2024-2023

المقدمة

مرّ الاقتصاد الأردني بالعديد من التحديات، التي تعمّق بعضها في ضوء تأثير المملكة بجائحة فيروس كورونا المستجد، فانخفضت وتيرة معدلات النمو الحقيقي لتصل إلى 2% بالمتوسط خلال العقد الماضي، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات عالية وصلت إلى 23.3% (52% بين فئة الشباب)، فضلاً عن وصول مديونية الحكومة إلى مستويات غير مسبوقة (36 مليار دينار)، وما رافق ذلك من انخفاض في مستويات الاستثمار الأجنبي وتراجع وتيرة السياحة. وقد انعكس تراجع الأوضاع الاقتصادية بشكل جليّ على قدرة المواطن على تحمل أعباء المعيشة نتيجةً للارتفاعات المتتالية على الأسعار من دون تحسن دخله من جانب وفقدان بعض المواطنين لوظائفهم و/أو عدم حصولهم على الوظيفة المناسبة من جانب آخر.

وشرعت الحكومة في هذا الجانب إلى تنفيذ العديد من السياسات والبرامج الاقتصادية، ومن ضمنها البرامج مع صندوق النقد الدولي، لكن تلك السياسات والبرامج ركزت في جلها على توفير التمويل اللازم لعجز الموازنة فضلاً عن تنفيذ سياسات لتحسين الإيرادات الضريبية ومعالجة التشوهات السعرية بإزالة الدعم عن العديد من السلع الأساسية، وساهم ذلك بشكل كبير في تراجع مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد الأردني، وتراجع قدرة القطاع الخاص على التوسع، إذ ارتفعت تكلفة مدخلات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تراجع تنافسية السلع المحلية في جانبي التصدير والاستهلاك المحلي.

ومن جانب آخر، ساهمت الأزمات الإقليمية والعالمية في تعزيز التحديات الاقتصادية، الأمر الذي يبين مدى هشاشة الاقتصاد الأردني وضعف قدرته على تحمل الأوضاع الضاغطة، كما أثر بعضها على انخفاض جودة الخدمات الحكومية نتيجةً لتزايد أعداد السكان والضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية، وبعكس ذلك عدم وجود سياسات حكومية استباقية وقائية (precautionary) لتدعيم أساسيات الاقتصاد الأردني.

وفي جانب نهج الحكومة في إدارة الموازنة العامة للدولة، يظهر أن الموازنة لا يتم توجيهها إلى أهداف اقتصادية ذات عمق وأثر كبيرين، فعلى الرغم من استهداف الحكومة مستويات من الإنفاق الرأسمالي إلا أن جزءاً كبيراً منه ذا طابع جاري، إذ يحتوي على أوجه إنفاق أقرب إلى الإنفاق الجاري ولا يستهدف أوجه إنفاق مدرة للدخل.

وفي جانب النفقات الجارية، تبرز الحاجة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تعزيز الخدمات الإلكترونية، وترشيق الجهاز الإداري، وتعزيز دوائر صنع القرار، فضلاً عن الحاجة إلى إعادة النظر في العديد من الوظائف ومهام الوحدات الحكومية والوزارات التي تستدعي إعادة هيكلة أو دمج. كما أن برامج الشراكة مع القطاع



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الخاص ما تزال متواضعة، فهي لا بد أن تُعنى أيضاً بملف تقديم الخدمات الحكومية التي تعاني من البيروقراطية والتعقيد وخاصة في ما يتصل بإجراءات الاستثمار.

وفي ضوء ما سبق، من الضروري تعزيز تبني الحكومة مفهوم الفكر الاقتصادي المختلط الذي يدمج بين مفهوم نظام السوق الحر وعناصر الاقتصاد المخطط له، ذلك أن النظام الرأسمالي الذي يتسم بهيمنة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج والمشاريع الساعية إلى الربح وتراكم رأس المال، والانصياع المطلق للاشتراطات الدولية في مجال تطبيق نظام السوق الحر المطلق، يخلق فجوات في الاقتصاد المحلي، خاصة في ضوء انخفاض إنتاجية القطاعين العام والخاص في العديد من الجوانب، الأمر الذي يجعل ظروف المنافسة المحلية مع الأسواق العالمية من الأمور الصعبة.

ومن المهم في هذا الاتجاه تعزيز برامج الحكومة في التأثير على الاقتصاد الكلي وتوجيهه بشكل غير مباشر من خلال السياسات المالية والنقدية الفعالة وباعتماد أدوات مالية ونقدية عصرية تتماشى مع الدورات والتقلبات الاقتصادية، ومحاربة البطالة وتفاوت الدخل بين طبقات المجتمع، فضلاً عن محاربة الفقر.

وفي هذا الإطار، على الحكومة أن تعزز إدارة وإنتاجية المرافق العامة والخدمات الأساسية، فضلاً عن تعزيز مراكز اتخاذ القرارات في جميع المجالات؛ وبما يشمل الرعاية الصحية وخدمات التعليم والبنية التحتية المادية وإدارة الأراضي العامة، بالإضافة إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود، وبرامج الأمان الاجتماعي والأمن القومي المحلي. ومن جانب آخر، فإن للحكومة دوراً مهماً في تنفيذ برامج اقتصادية لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وخاصة في جانب الصناعات الوطنية والتصديرية، والسياحة، والطاقة، والمشاريع التي توفر فرص عمل للأردنيين، وبرامج التشغيل الوطني.

إن الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية (السياستين المالية والنقدية) هو ضمان وتعزيز درجة رفاه المواطنين، من خلال مجموعة أهداف مفصلة تسهم في مجملها في تحقيق الهدف النهائي، كاستغلال الموارد بشكل أمثل، والتشغيل الكامل، والاستقرار الاقتصادي بشقيه المالي والنقدي، والنمو الاقتصادي المرتفع، والتوزيع العادل للثروات، وسيادة القانون وضمان الحقوق، وتشجيع الادخار والاستثمار. وكما تتحقق هذه الأهداف العادلة وسواها، لا بد أن تتبنى الحكومة برنامجاً اقتصادياً متكامل العناصر وذات شمولية لجميع المؤسسات الحكومية؛ وبما يشمل السياسة المالية والنقدية.

السياسة المالية

بمراجعة معظم قوانين الموازنة خلال العقد الماضي، يُلاحظ وجود تكرار في الأهداف من دون تحقيق إنجازات ملموسة، إذ إن عجز الموازنة في تذبذب (حول ملياري دينار باستثناء المنح)، والمديونية في ارتفاع مستمر



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

لتصل إلى مستويات غير مسبقة (36 مليار دينار)، كما أن حجم الإنفاق الجاري في تزايد وعلى حساب الإنفاق الرأسمالي الذي لم يشهد زيادة ملموسة. ومن خلال ذلك يُستنتج أن موازنة الحكومة غير موجهة بالنتائج، ولو كانت كذلك لتحققت نتائج إيجابية في هذا المجال، مع الإشارة إلى نجاح الموازنة في تحقيق بعض الأهداف المالية المهمة للاقتصاد الوطني، المتمثلة في استدامة الأوضاع المالية، لكن في ظل تصاعد أرقام الموازنة والمديونية فإن النظرة المستقبلية لتلك الاستدامة سلبية.

لقد سعت الحكومة من خلال برامج الإصلاح المالي، وخاصة تلك المرتبطة بصندوق النقد الدولي، إلى تعزيز إيرادات الموازنة العامة من خلال فرض المزيد من الضرائب، إضافة إلى دراسة هيكل الضريبة وإجراء تعديلات عديدة عليه من خلال التحول من مفهوم ضرائب الاستهلاك إلى مفهوم ضريبة المبيعات، إضافة إلى تغيير شرائح المكلفين ضمن ضريبة الدخل، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز إيرادات الحكومة، إلا أنها كانت غير مجدية في الآونة الأخيرة، إذ لم توصل الحكومة إلى المستويات المستهدفة من الإيرادات، وذلك لتجاوزها مستويات الطاقة الضريبية لتنعكس سلباً على الاقتصاد الكلي بتراجع الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الوعاء الضريبي.

ومن جانب آخر، ازدادت النفقات الجارية بشكل متواصل خلال العقد الماضي بالرغم من استهداف الحكومة ضبط النفقات وخاصة للفترة ما بعد عام 2011، الأمر الذي يشير إلى استمرار الخلل الهيكلي المزمن في الموازنة العامة لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية. وتحتوي النفقات الجارية على العديد من جوانب الهدر التي لا بد من إعادة النظر فيها، فمن الضروري العمل على وضع ضوابط ومعايير واضحة وعادلة للمكافآت وللعمل الإضافي وبذل التنقلات وعلاوة النقل، وربطها بالأداء، إلى جانب مراجعة الهياكل الوظيفية في المؤسسات والوزارات، وإلغاء أو دمج الوزارات والمؤسسات ذات الأثر الكبير على الموازنة، وعدم الاكتفاء بدمج المؤسسات محدودة الأثر على الموازنة.

وعلى الرغم من استهداف الحكومة الحد من أوجه الهدر في بعض بنود الموازنة، إلا أنها لم تنجح في ذلك نظراً لقيام العديد من الوزارات والدوائر الحكومية بتأجيل دفع بعض المبالغ المستحقة على بعض البنود التي تم ترحيلها إلى موازنتها للعام اللاحق و/ أو تسديدها من خلال موازنتها الرأسمالية. وبناء على ذلك، فإن من الضروري العمل على المعالجة الفعلية لمظاهر الهدر في النفقات التشغيلية، ويستدعي ذلك دراسة مفصلة ومعقدة لتحديد مظاهر الهدر وفي مقدمتها الامتيازات الوظيفية التي تعود في معظمها بالنفع المباشر على عدد من موظفي الوزارات والدوائر الحكومية وخاصة موظفي الفئة العليا، مثل استخدام السيارات الحكومية وما تحتاجه من محروقات وصيانة وموظفين كسائقين لهذه السيارات، إضافة إلى حصولهم على أجهزة الهواتف الخليوية، وتسديدهم فواتير الهواتف الشهرية من حساب الخزينة العامة، وكذلك توفير بعض المباني لغايات السكن لبعض الموظفين.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ومما سبق، وفي ضوء أهمية دور السياسة المالية في توجيه المشهد الاقتصادي الكلي من خلال السياسات التي تعتمد عليها وزارة المالية وخاصة في جانب الضرائب والإنفاق الرأسمالي والبرامج الاقتصادية الموجهة لتعزيز الإنتاجية والقطاع الخاص وليس فقط إدارة المشهد المالي للحكومة برصد النفقات وفرض الضرائب وإدارة المديونية، لا بد من إجراء ما يلي:

1- إطلاق برنامج إصلاح مالي ضمن برنامج وطني يشمل تغيير نهج السياسة المالية الذي اعتمدته الحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة والمركز على اتخاذ جميع التدابير المالية للتخفيف من عجز الموازنة بشكل أساسي والذي لم يثبت فعاليته، مما صادر الحوار في السياسة المالية ليصبح حول تقليل العجز المالي بشكل رئيس، حيث المدرسة الفكرية المسيطرة تتمثل في برامج التصحيح الاقتصادي التي كان الأردن ملتزماً بتطبيقها بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال إجراءات عديدة.

2- وضع رؤية مستقبلية واضحة للسياسة المالية بوجود أهداف طويلة الأجل ترتبط بشكل أساسي بتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة والفقر، إذ من الممكن أن تتحمل الدولة عجزاً على المدى القصير لتمويل إنفاق استثماري منتج على المدى الطويل، وبناء على ذلك يجب أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الآثار طويلة الأجل للقرارات التابعة للسياسة المالية، وأن تدرس الفوائد والتكاليف الاقتصادية على المديين القصير والطويل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك انطلاقاً من أن تمويل النفقات الرأسمالية (أو الجارية) يترتب تكاليف على الأجيال المستقبلية، مما يضر باستدامة هذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون السياسة المالية استباقية، تسبق مراحل الدورة الاقتصادية، لا أن تكون رد فعل متأخرة.

3- إيجاد برنامج حكومي واضح المعالم يضمن استدامة الأوضاع المالية (استدامة الدين، واستدامة مدفوعات الحكومية)، ويدعم الاقتصاد، وضمن قواعد مالية (fiscal rules) واضحة تُعتمد من قبل مجلس الأمة تشمل:

- تحديد سقف لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي).
- تحديد سقف للعجز الأولي في الميزانية العامة.
- تحديد الحيز المالي (fiscal space) ضمن حدود ثابتة.
- تحديد سقف لنمو الإنفاق الجاري.
- تحديد نسب الإنفاق الرأسمالي إلى الجاري ضمن حدود تضمن دعم الاقتصاد المحلي.

4- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي ضمن مبدأ قياس إنتاجية الإنفاق من حيث الأثر على المجتمع ومدى الرضى عن الخدمات الحكومية المقدمة من الجهات الخدمية الحكومية، وذلك في ضوء انخفاض جودة



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الخدمات الحكومية وتشنتها وسيطرة البيروقراطية عليها في بعض الجوانب. ومن المبادئ التي يجب التركيز عليها توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية في ترشيد النفقات.

5- زيادة مرونة الإنفاق التوافقية التي تربط نمو النفقات الحكومية والضرائب بنمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي تفترض زيادة الإنفاق العام وتقليل الضرائب في فترات الكساد التي يمر بها الاقتصاد بهدف تنشيطه وتعزيز إنتاجيته مقابل خفض الإنفاق الحكومي في الفترات التي تظهر بها ضغوط تضخمية (Countercyclical)، إذ إن السياسة المالية في الأردن تسير مع الدورة الاقتصادية؛ بمعنى أنها تتسم بالتكشف وخفض النفقات في حالة انخفاض النمو، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد وفاقم العجز وبالتالي المديونية بشقيها الداخلي والخارجي، ما شكل ضغطاً دائماً ومستمراً على النفقات العامة المتمثلة بخدمة الدين المديونية (الفوائد)، كما أدى إلى انعكاسات سلبية على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. ويعود استمرار هذا الخلل إلى الادعاء بصعوبة تخفيض الإنفاق الجاري، وخصوصاً بند رواتب وأجور العاملين في الأجهزة المدنية والعسكرية والأمنية ونفقات خدمة الدين وبقية بنود الإنفاق الجاري التي توصف بالجمود.

6- والمقصود بزيادة مرونة الإنفاق التوافقية، توجيه وتعزيز دور الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) المدرّ للدخل والموّد للوظائف وذلك على غرار التجارب العالمية في هذا المجال.

7- تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات، وذلك من خلال وضع برنامج متوسط الأجل يستهدف خفض الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزيز الإيرادات المحلية غير الضريبية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في إيجاد مشاريع مدرة للدخل وذات جدوى اقتصادية، فضلاً عن تعزيز بند الرسوم على خدمات الترفيه، وتعزيز بند الرسوم الجمركية على السلع التي يوجد بديل محلي لها، وتكثيف الجهود في مجال الاستثمار في التعدين من خلال جذب شركات دولية متخصصة ورفع الطاقة الإنتاجية لشركات التعدين الحالية، وتعزيز سياسة استغلال الأراضي والمرافق الحكومية، وتعزيز السياسات في مجال التعاون الدولي المدرة للدخل على غرار سياسات الربط الكهربائي وخطوط نقل النفط وتعزيز استخدام ميناء العقبة كميناء إقليمي.

8- في جانب الإيرادات الضريبية، أثبتت التجارب عدم فعالية رفع نسب الضريبة وتوسعة شرائح المكلفين في زيادة الإيرادات الضريبية بالشكل الكافي، وبناء على ذلك لا بد أن تركز الحكومة على تعزيز السياسات الحكومية في مجال توسيع القاعدة الضريبية بمحاربة التجنب والتهرب الضريبي من خلال:

- بناء الثقة وتقديم الدليل: ينبغي أن يثق المواطن في الحكومة، وذلك بتعزيز الشفافية وتقديم الأدلة على استخدام أموال الضريبة في إنفاق مجدّ وحكيم وله أثر إيجابي على الأمد الطويل، ويتطلب ذلك نشر استراتيجية متوسطة الأجل للإيرادات تبين كيفية استخدام



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الضرائب. كما ينبغي إجراء تخصيص مباشر من أموال الضرائب لمشروعات ذات منافع ملموسة للمواطن، وإلغاء الضرائب التي تفتقر إلى الكفاءة والفعالية.

■ **تبسيط الإجراءات:** إن الأنظمة الضريبية المعقدة تعزز ثقافة التهرب، وقد تهتئ الفرص للفساد، إذ تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن تخفيض عدد المدفوعات الضريبية والوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الضريبية يؤدي إلى تقليص التهرب الضريبي، ويشجع منشآت الأعمال الصغيرة على التسجيل بالقطاع الرسمي الخاضع للضريبة، ويساعد على اجتذاب الاستثمار الاجنبي.

■ **تعزيز التحول الرقمي وتسريعه:** وهذا يؤدي إلى خفض الوقت اللازم لإعداد الإقرارات الضريبية وتقديمها، ويتطلب ذلك تعزيز البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ورقمنة الضرائب، والتتبع الإلكتروني للفواتير والمبيعات.

■ **إعادة النظر في بعض الإعفاءات الضريبية** التي تعطى للاستثمار الأجنبي وخاصة للمشاريع التي لا تساهم في القيمة المضافة بشكل جيد، وتعزيز الجهود في تحصيل الضرائب من المؤسسات متعددة الجنسيات الضخمة والمركنة غالباً وكل ما يرتبط بالتجارة الإلكترونية.

9- وفي جانب التهرب الضريبي والازدواجية الضريبية، هنالك توسع في مجال الأعمال غير المنظمة التي

تتهرب ضريبياً، كما أن وسائل مكافحة التهرب والتجنب الضريبي المتبعة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تعدّ غير كافية، خاصة في مجال ضبط التجارة الإلكترونية والتجارة غير المنظمة. كما أن تطبيق نظام الفوترة لم يصل إلى المستوى المرغوب والمستهدف الذي يهدف ليس لضبط صغار التجار فقط وإنما أيضاً لتنظيم البيئة الكلية وزيادة مستوى الامتثال الضريبي. ومن جانب آخر، فإن وجود الازدواجية في العديد من الضرائب وتحميلها على القيمة الكلية التي تحمّل للمواطن بالكامل يضرّ بشكل كبير في بيئة الأعمال، ويشجع الأفراد على تعزيز التجنب والتهرب الضريبي، ويزيد من مستوى الإرهاق الضريبي. لذا ينبغي إيجاد نظام ضريبي شمولي مرّن، يتفاعل مع الواقع والتدخلات والآثار الاقتصادية في سبيل تحقيق الغاية الأساسية من الضريبة، المتمثلة في تمويل التنمية الاقتصادية وتمويل تعزيز البنية التحتية والخدماتية.

ومن الإجراءات المستهدفة في هذا المجال:

■ **إعادة النظر في العقوبات المفروضة على المتهرب ضريبياً، وخاصة الشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات، على غرار التجارب العالمية في هذا المجال.**



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

- دراسة جميع أنواع الضرائب وإلغاء جميع أوجه الازدواجية فيها، وتوحيد أسمائها ضمن المفهوم الضريبي الموحد، والابتعاد عن نظام الرسوم، وربطه بالقيم الفعلية الأساسية للخدمات المقدمة.
- تعزيز تطبيق نظام الفوترة ضمن برنامج وطني يضمن الحقوق، ويعزز الامتثال الضريبي، ويعزز جودة التقديرات الضريبية.
- تعدّ المدفوعات الإلكترونية من أهم الوسائل التي تدعم إثبات المصاريف والدخل، والتي من الممكن تعزيزها وربطها بالتحقق من الدخل.
- إيجاد أنظمة حوافز للملتزمين ضريبياً وخصومات على توريد الضريبة مبكراً، لتشجيع الامتثال الضريبي.

10- إعادة النظر في آليات إدارة الدين العام وذلك في ظل غياب وجود سوق ثانوي فعال للأوراق المالية في الأردن، وتفعيل إصدار الصكوك الإسلامية لاستغلال السيولة الفائضة غير المستغلة لدى البنوك الإسلامية، وكل ذلك له أثر كبير على التخفيف من عبء الدين الحكومي، إذ إن عملية تسعير الأصول المالية بالقيمة العادلة لا تتم إلا في الأسواق المالية الكفؤة لكل من السوق الأولي (سوق إصدار الأوراق المالية) والسوق الثانوي (سوق تداول الأوراق المالية).

11- قد يؤدي اتجاه الحكومة المتزايد إلى الاقتراض من السوق المحلي، وخاصة في الفترات التي تشهد نقصاً في السيولة، إلى التضيق على فرص الحصول على التمويل (مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل). كما يؤدي ذلك إلى رفع كلف التمويل على القطاعات الإنتاجية. وبناء على ذلك، لا بد من تعزيز اتجاه الحكومة نحو الاقتراض الخارجي في الفترة الحالية، لتخفيض تكلفة الاقتراض، مع ضرورة اتخاذ إجراءات التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفوائد في الأسواق العالمية.

12- تعزيز الحكومة لبرامج الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تعزيز الانفاق الرأسمالي في هذا الجانب والدخول في مشاريع مدرة للدخل للحكومة لتعزيز الإيرادات الحكومية، وأيضاً الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية وخاصة في مجال الخدمات اللوجستية والصيانة والنقل.

13- في ضوء الارتفاع المتراكم في أسعار السلع والخدمات، هنالك تآكل في الدخل وانخفاض بالقوة الشرائية للمواطن. وفي ظل وجود ضرائب على الاستهلاك (ضريبة مبيعات) تُدفع من الفقير والغني بالوقت نفسه، لا بد من إجراء دراسة وطنية لوضع ضوابط تحافظ على القدرة الشرائية. ومن التوصيات في هذا الجانب: دراسة تخفيض العبء الضريبي على المواطن وخاصة أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة ضمن خطة سنوية تدريجية وذلك لآثاره الإيجابية على النشاط الاقتصادي ولتدعيم الاستهلاك الكلي للمواطنين. إضافة إلى ذلك، ينبغي مراجعة شرائح الضريبة وضمن شرائح توازي هيكلية الدخل في الاقتصاد الأردني، ومراجعة آليات نظام الضرائب التصاعدية ومراجعة الحدود القصوى.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

- 14- التحول من نظام الضرائب المباشرة على الاستهلاك (الضرائب على المبيعات) إلى نظام الضرائب غير المباشرة على الدخل (الضرائب على الدخل)، إذ إن الضرائب على الاستهلاك لا تحقق العدالة الاجتماعية ومبدأ توزيع الدخل وذلك بسبب أن الغني والفقير يدفعانها بالنسبة نفسها.
- 15- وضع برنامج حوافز ضريبية للقطاع الصناعي الوطني وللصناعات الناشئة خاصة كثيفة استخدام العمال، يعتمد على تعزيز القيمة المضافة للقطاع ويشمل ضريبتَي الدخل والمبيعات.
- 16- إعفاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من الرسوم والضرائب، وتخصيص نسبة إلزامية من المشتريات والعطاءات الحكومية لمنتجات المنشآت لتلك الشركات.
- 17- التسريع في التطبيق العملي الفعلي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) للوحدات الحكومية ضمن الموازنة.
- 18- اللجوء إلى وسائل علمية أكثر دقة في إجراء التوقعات في جانبي النفقات والإيرادات، وتحليل أثر الإنفاق على الاقتصاد الكلي.
- 19- إجراء دراسة حقيقية لمعرفة جدوى نقل الوحدات الحكومية من قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة، بهدف الوصول إلى حلول لضبط نفقات تلك الوحدات وتخفيضها، وإلا ستشكل هذه الوحدات عبئاً جديداً على الخزينة المركزية، إذ لوحظ أنّ معظم نفقات تلك الوحدات ازدادت بعد عملية النقل.
- 20- استكمال باقي هيكلة الوحدات الحكومية التي تم ضمها للموازنة، وذلك في ضوء أن نقل الوحدات الحكومية المستقلة إلى قانون الموازنة العامة كان شكلياً، ولم يسهم بأيّ تحسن في نفقات الوحدات المضافة، ومن الأفضل أن يكون نقل الوحدات مرتبطاً بهيكلتها.
- 21- العمل على إيجاد نظام متكامل لمتابعة الأداء وتقييمه لتحسين عملية إعداد الموازنة وتنفيذها بما ينسجم مع الأهداف المرجوة من تطبيق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
- 22- إعادة النظر في المسميات الوظيفية داخل الوحدات الحكومية المستقلة وتوحيدها ضمن مسميات عامة، وتوحيد سلم الرواتب فيها لوجود تفاوت كبير، خاصة في بنود العلاوات الإضافية.

السياسة النقدية

يحدد قانون البنك المركزي مهام وأولويات السياسة النقدية بالحفاظ على الاستقرار النقدي، وضمان قابلية تحويل الدينار، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ولتحقيق هذه الأهداف يتولى البنك المركزي العديد من المهام، تتمثل في رسم السياسة النقدية في المملكة وتنفيذها من خلال استخدام منظومة متكاملة من أدوات السياسة النقدية، وسياسة سعر صرف الدينار المناسبة للاقتصاد الأردني، والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته. كما يقوم البنك بتنظيم الائتمان في الاقتصاد الأردني لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومتطلبات النمو الاقتصادي الشامل، فضلاً عن إصدار الأوراق النقدية والمسكوكات، والرقابة على البنوك والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة المؤسسية، وكذلك الرقابة والإشراف على أي مؤسسة مالية لضمان سلامة مركزها المالي وفق أحكام التشريعات النافذة. إضافةً إلى ذلك، يتولى البنك مهمة تنظيم نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفوءة للدفع والتقاص والتسوية.

وقد نجح البنك المركزي في تحقيق أهدافه في ضوء الظروف غير المواتية التي عصفت بالمملكة خلال العقد الماضي، إذ ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات غير مسبقة (18 مليار دولار) لتغطي حوالي 9.4 من أشهر المستوردات من السلع والخدمات، كما كانت مستويات الدولار (نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع) ضمن المستويات المقبولة عالمياً، وجاء ذلك في ضوء اتباع البنك المركزي سياسة المحافظة على هامش بين أسعار الفائدة على الأدوات المالية المحررة بالدينار وأسعار الفائدة بالدولار الأميركي، الأمر الذي جعل هنالك تبعية للسياسة النقدية الأميركية للمحافظة على هذا الجانب.

ووسّع البنك المركزي مظلة رقابته على شركات التأمين وعلى شركات التمويل الأصغر، فضلاً عن تركيزه على التكيف مع المخاطر السيبرانية. وفي جانب آخر، يستهدف البنك ضمن استراتيجيته تعزيز الشمول المالي، ومن المبادرات التي قدمها في الآونة الأخيرة تحسين الوصول إلى التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة والتي حشد من خلالها تمويلاً لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منافسة ولأجل مناسب فضلاً عن ضمانات للقروض الممنوحة. كما قدم البنك برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وقام بالعديد من المبادرات الحكومية كإنشاء برامج وصناديق للتنمية، لما لذلك من أثر كبير في تعزيز خطط الاشتغال المالي.

وفي ضوء ما سبق، من المهم الاستمرار والتركيز على المبادئ التالية:

1. المحافظة على استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية. لكن الاستقلالية لا تعني بأي حال الانفصال التام بين البنك والحكومة وانفراده في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين الطرفين، وبالتالي الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياستين النقدية والمالية.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

2. أهمية اختيار الهدف الأمثل للسياسة النقدية، كما هي الحال بالنسبة لمعظم البنوك المركزية في العالم، باستمرار تبني البنك المركزي للاستقرار النقدي هدفاً رئيساً لسياسته النقدية، إذ إن الاستقرار النقدي يعد من المتطلبات الأساسية لاقتصادٍ قادر على التكيف مع الصدمات المحلية والخارجية، وعلى النمو بمعدلات مستقرة وقابلة للديمومة.
3. المحافظة على شفافية السياسة بإطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، إذ إن إدراك الجمهور لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتوفير المعلومات المطلوبة لهم، سيعمل على زيادة فعالية هذه السياسة وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.
4. المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، بخاصة أسعار السلع والخدمات، بغية الوصول إلى معدلات تضخم معتدلة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني عند المستوى المتوافق مع الهيكل الاقتصادي اللازم للنمو الاقتصادي.
5. تعزيز جهود البنك المركزي نحو مساندة النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة من خلال السياسة النقدية التوسعية.
6. الحفاظ على مستويات مريحة من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية، وبأن لا تقل تغطية الاحتياطيات الأجنبية عن ثلاثة أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.
7. توفير هيكل أسعار فائدة يتماشى مع التطورات الاقتصادية المحلية.
8. ضخ السيولة النقدية الكافية في السوق المصرفي لدعم تمويل المشاريع الاقتصادية بكلفة مناسبة.
9. تحفيز البنوك التجارية على استغلال السيولة الفائضة والمحتفظ بها في نافذة الإيداع لليلة واحدة في البنك المركزي، والتي وصلت إلى مستويات كبيرة (3 مليار دينار في نهاية عام 2021)، في منح تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص لدعم المشاريع الإنتاجية.
10. تحفيز الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص من خلال برامج دعم من قبل البنك المركزي، مع تعزيز وزيادة برامج التمويل الممنوحة للقطاعات الإنتاجية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي قدمها البنك المركزي لتلك الشركات.
11. استمرار البنك المركزي بتعزيز منعة وسلامة الجهاز المصرفي والمالي، وصولاً إلى قطاع مصرفي ومالي يعمل بكفاءة وتنافسية عالية، وذلك بتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، وتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل البنوك مع عملائها بما يعزز تنافسية القطاع المصرفي.

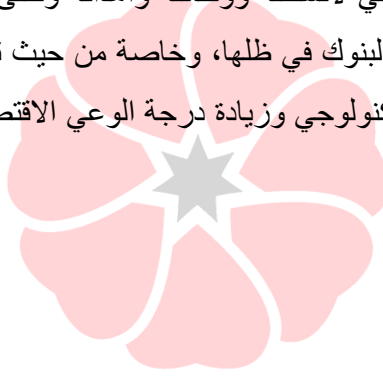


معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

12. مراجعة البنك المركزي لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية لمواكبة آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية، وتعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني والاستجابة لها.

13. توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة، وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي، والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، وذلك من خلال رصد وتقييم مخاطر الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وضمان امتثال الشركات المالية التي تقدم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال للتشريعات النازمة لها، وتشجيع الابتكار وتنظيم التكنولوجيا المالية المناسبة؛ التي من شأنها تقليل تكلفة تقديم الخدمات المالية.

14. تطوير البنك المركزي الأردني لأنشطته ووظائفه وأهدافه وحتى أدواته، ليوافق التغيرات الهيكلية في البيئة الاقتصادية التي تعمل البنوك في ظلها، وخاصة من حيث تطور الفكر الاقتصادي وطرق القياس والتحليل والتنبؤ والتطور التكنولوجي وزيادة درجة الوعي الاقتصادي، والتحول نحو الانفتاح والعولمة في الأنشطة الاقتصادية.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي